

بالحال الرحيمة التي الرحيمة هو الراجح ان كان على راحته على حقيقة فلا يرجم اليه
عبادة الخلق منهم الا بالرحمة والارحمتم الا بالرحمة فانها المصلحة بهم الرحمة
وجعلتهم راحتهم وجدوا حكمها الرحيمة التي الرحيمة في انفسهم اذ
في ذكر الرحمة بالانصاف لا في انفسهم بل في انفسهم فالتدبير هو
المرحوم اسم المفعول ومن ذكرته الرحيمة فيها فقد رجم والمدلول باسم
الفاعل واسم الفاعل هو الرحيمة والرحم الذي يوصي الرحمة في المرحوم والرحم
الرحمن الرحيم والرحمة والرحمة لا ينصف بالخلق لان الحكم بالرحمة
وتدبيره المعاني المفعولة الغير الموجودة لذواتها التي هي قايمة بها
من غير ان يتعلق بعمل وظرف او المعنى يوصي المعاني لذواتها من غير
شئ اخر ولا يتعلق بعمل وظرف وتعيين الملية نسي هذا الحكم في
احواله لان حاله موجود ولا معدوم لا موجود في انفسهم
في الوجوده بها نسبة عدوية له وجودها في الخارج ولا معدوم
في حكمها على الشئ معني الثبوت لان الذي يقام به الحكم
نسي عالمه ان يثبت له العالمية وثبوت شئ شئ هو ان لم
يستقام الكائن وجوده انما ثبت كونه في شئ ثبوت وجوده اليقين
بين ما لا وجود له في نفسه ولكن يكون موجودا فاقابا لغيره
وبين ما لا يكون موجودا في نفسه ولا موطا لغيره وهو
ان يكون الذي قام العلم به علما هو الحال التي ليست لها
غير موجودة ولكن فيها شئ وجوده فاقابا لثبوت
موصوفة بالعلم وهو ان يكون عالما على الفات لا شئ لم على
معنى زائد على الذات ولا عين العلم لا اعتبارا لذات فيه
وهناك الا على وفات قام بضم هذا العلم ويضمها لقيام
العلم بها العالمية وهي كونه اي كون العالم عالما فكون عالما
حال لغيره الذات باقتضاها ان سبب انصاف الذات
فيها المعنى الذي هو العالم فحدث نسبة العلم ايضا في ال
ايان الذي قام به فهو اي الذي قام به العلم هو المسيحي عالما
والمتصف بالطبيعة التي هي اكل والارجمه على حقيقة نسبة
اي معني لشيء في الراجح يوجد الرحمة في المرحوم ويحكم به عليه

الحكم

في الحقيقة تلك الرحمة هي الموجبة للحكم بالرحمة على المرحوم في الرحمة
اي الموجبة لقيام الرحمة بالمرحوم وجعلها ارحما والذات ارحمها اي الرحمة
في المرحوم ما وجدها في الرحمة بها وجعل وجودها ارحما ووجد
لرحم بها من قامت به تلك الرحمة ووجد بها ارحما وجعلها ارحمها
انما يصح بالنسبة الى الخلق وانما بالنسبة الى الخلق في انفسهم فالتدبير هو
فيهم وهو الرحمة ولا يكون الرحمة ارحما الا في الرحمة فيهم
فما ويكونه عين الرحمة ولا والشئ يكون في الخلق والذات ارحمها
بالفرض فثبت عين الرحمة من لم يدق هذا فهو ارحمها فيهم
ذوق وجدان ولا يكون فيهم قدم يستك بها مستك النظر والبرهان
انما يختار ان يتناول عين الرحمة او عين الصفة مطابقتا كذهب
الى الحكماء والمعتزلة فقالوا ان لم يدق هذا الامر ولا كان
قدم عين الاشهر ما هو عين الصفة ولا غيرها فثبت
الحق عندنا لا هي ولا هي غير لان لا يقرر على نفسه كما يقرر
الى الشئ من الوجود عن كونه ولا لا يقرر ان يحكمها على كونه
الى الحكماء والمعتزلة في قولهم ان الصفة هي عينها
حسنة لانها ترفع بها بحسب الظاهر بارادتها من تدبير
الهيئته والوجودية وغيرها من العبارات ارحم بالامر اي
بامر الكشف عما هو مطابقتا للواقع ملهنا اي من تلك
العبارات ارحم ولا شك ان الوجودية هذا المقام على ما يفهم
من نفع كلامهم وهو ان ما يعاين تلك العبارات ارحم بالامر ارحم
للكمال لقرئنا عيان الصفات وجودا فاقابا لثبوت الموصوف
وانما هي نسبة واضافات بين الموصوف بها وبين عيانها المعنوية
التي بها تفتقر تلك الصفات التي هي نسبة واضافات وظاهر ان
القول بغير الصفات بنافي ما ذهب اليه من عدمه نعم ان دعوى
العتيقه في حاله الى الذوق والتمتع ولا يعقد ان يقال مرجع
القولين الى معنى واحد فان المراد بالعتيقه ان ليس هو تارك
الشيء وعدمه الصفا واعتبارا لانه في تعيينه والقابل بهذا

الحكم